الأمم المتحدة

A/RES/78/107

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2023

الدورة الثامنة والسبعون

البند 78 من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

قرار اتخذته الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/78/434، الفقرة 7)]

107/78 - برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 2099 (د-20) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1965 الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه للإسهام في تحسين المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج المساعدة نشاط أساسي من أنشطة الأمم المتحدة وأنه قد أرسى الأساس للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة منذ ما يربو على نصف قرن للعمل على تحسين المعرفة بالقانون الدولي،

وإذ تنوه بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ونشره بما يعود بالفائدة على المحامين من جميع البلدان والنظم القانونية ومناطق العالم منذ أكثر من نصف قرن وبأهمية كفالة استمرار البرنامج بنجاح لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة من المحامين،

وإذ تشدد على الإسهام الهام لبرنامج المساعدة، وبخاصة دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، في تعزيز برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال سيادة القانون،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أن الطلب المتزايد على أنشطة التدريب في مجال القانون الدولي وأنشطة نشره يطرح تحديات جديدة لبرنامج المساعدة،

وإذ تسلم بأهمية أن يفيد برنامج المساعدة على نحو فعال الجهات المشمولة به، بما في ذلك ما يتعلق منه باللغات، واضعة في اعتبارها القيود المفروضة على الموارد المتاحة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج المساعدة[1] وبآراء اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه الواردة في التقرير،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما جرى توفيره من موارد ضمن الميزانية البرنامجية من أجل تنظيم دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي على أساس سنوي ومواصلة تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي،

وإذ ترحب بما تحقَّق للمرة الخامسة في تاريخ برنامج المساعدة من تنظيم لجميع دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية الثلاث في مجال القانون الدولي، لكل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في السنة التقويمية نفسها،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن منحة زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية لعام 2020 في مجال قانون البحار، التي كانت قد أرجئت الاستفادة منها بسبب تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد نُفِّذت بالحضور الشخصي في عام 2023،

وإذ ترى أن القانون الدولي ينبغي أن يحتل مكانة لائقة في تدريس التخصصات القانونية في كل الجامعات،

واقتناعا منها بضرورة تشجيع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجامعات والمؤسسات على تقديم مزيد من الدعم لبرنامج المساعدة وعلى زيادة أنشطتها الرامية إلى تعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، ولا سيما الأنشطة التي تفيد بوجه خاص الأشخاص المنتمين إلى البلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد استصواب الاستفادة إلى أبعد حد ممكن، عند تنفيذ برنامج المساعدة، من الموارد والتسهيلات التي تتيحها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والجامعات والمؤسسات وغيرها،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الأمل في أن تؤخذ في الاعتبار، لدى تعيين محاضرين ذوي مؤهلات عالية للحلقات الدراسية المقرر عقدها في إطار برامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ضرورة كفالة تمثيل النظم القانونية الرئيسية والتوازن بين مختلف المناطق الجغرافية،

1 - ***تكرر تأكيد موافقتها*** على المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في الفرع الثالث من تقارير الأمين العام[2]، ولا سيما المبادئ التوجيهية والتوصيات الرامية إلى تعزيز وتنشيط برنامج الأمم

---

(1) A/78/514.

(2) A/70/423 و A/71/432 و A/72/517 و A/72/517/Corr.1 و A/73/415 و A/74/496 و A/75/389 و A/76/404 و A/77/515 و A/78/514.

المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، استجابة للطلب المتزايد على أنشطة التدريب في مجال القانون الدولي ونشره؛

2 - ***تأذن*** للأمين العام بأن يضطلع بالأنشطة المحددة في تقريره[3] في عام 2024، بما يشمل الأنشطة التالية التي ستمول من اعتمادات الميزانية العادية:

(أ) برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، مع منح ما لا يقل عن 20 زمالة؛

(ب) دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع منح ما لا يقل عن 20 زمالة لكل دورة دراسية؛

(ج) استمرار مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها، بما يشمل إتاحة محفوظاتها التاريخية بلغات الأمم المتحدة الرسمية؛

(د) تعميم ما تحتويه المكتبة السمعية البصرية من منشورات ومحاضرات قانونية على البلدان النامية حسب توافر ما يكفي من الموارد اللازمة؛

3 - ***تأذن أيضا*** للأمين العام بأن يواصل توسيع نطاق الأنشطة المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه، التي ستموّل من التبرعات المقدمة عملا بالفقرات 16 و 25 و 26 أدناه؛

4 - ***تثني*** على شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة لما اتخذته من تدابير من أجل تحقيق وفورات في تكاليف برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي بغية الزيادة في عدد الزمالات المتاحة للبرامج التدريبية الممولة من اعتمادات الميزانية العادية، في ضوء عدد طلبات الالتحاق بهذه البرامج؛

5 - ***تأذن*** للأمين العام بمنح زمالات إضافية للبرامج التدريبية من الموارد المتاحة في إطار الميزانية البرنامجية لبرنامج المساعدة ومن التبرعات المقدمة عملا بالفقرة 26 أدناه؛

6 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن ينظر في قبول مشاركين في البرامج التدريبية على نفقتهم الخاصة من بين المرشحين المنتمين إلى البلد المضيف أو البلدان الراغبة في تحمل كامل تكاليف مشاركتهم؛

7 - ***تأذن*** للأمين العام بأن يقدم في عام 2024 منحة دراسية واحدة على الأقل في إطار زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، رهنا بتوافر الأموال من التبرعات وبالقيود التي قد يجري فرضها بسبب جائحة كوفيد-19؛

8 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل تخصيص موارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولاستمرار مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها؛

(3) A/78/514.

9 - ***تعرب عن تقديرها*** للأمين العام للأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، وبخاصة لما يبذله من جهود في سبيل تعزيز أنشطة التدريب في مجال القانون الدولي ونشره ومن أجل توسيع نطاق هذه الأنشطة وتحسينها في إطار البرنامج في عام 2023؛

10 - ***تعرب أيضا عن تقديرها*** للأمين العام لدعم إنشاء شبكة خريجين للمشاركين في برامج التدريب التي تُنظَّم في إطار برنامج المساعدة؛

11 - ***تثني*** على الأمين العام لما يقوم به من أجل استمرار ومواصلة تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي باعتبارها إسهاما رئيسيا في تدريس القانون الدولي ونشره في جميع أنحاء العالم، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتعزيز إمكانية الوصول إلى مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية عن طريق إتاحة جميع المحاضرات المتوافرة في سلسلة المحاضرات كملفات للبث الرقمي؛

12 - ***تسلم*** بأهمية منشورات الأمم المتحدة القانونية التي يعدها مكتب الشؤون القانونية، وتطلب مرة أخرى إلى الأمين العام إصدار المنشورات المشار إليها في تقريره السابق[4] بشتى الأشكال، بما في ذلك المنشورات المطبوعة التي تعد أساسية بالنسبة إلى البلدان النامية؛

13 - ***تعرب عن تقديرها*** للجهود التي بذلتها شعبة التدوين في سبيل تحديث منشورات الأمم المتحدة القانونية، مما عزز كثيرا من إصدار منشوراتها القانونية في حينها ومكن من إعداد مواد التدريب القانوني، وتشجع الشعبة على مواصلة استكشاف سبل للمضي بهذه الجهود قدما في دورة الميزانية المقبلة، رهنا بتوافر الموارد؛

14 - ***تلاحظ مع الارتياح*** ما تقوم به شعبة التدوين من إصدار للمنشورات، كما هو محدّد في تقرير الأمين العام؛

15 - ***تعرب عن تقديرها*** لإصدار طبعة اللغة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي: مجموعة من الصكوك* (*International Law Handbook: Collection of Instruments*)، باعتباره موردا قيّما في مجال تدريس القانون الدولي يتناول مجموعة واسعة من مواضيع القانون الدولي الأساسية في إطار البرامج التدريبية ولدى المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية بما يعزز تدريس القانون الدولي في تلك البلدان؛

16 - ***تعرب عن تقديرها أيضا*** لإصدار منشور "*Recueil de droit international: Collection d'instruments*"، وهو المقابل الفرنسي للطبعة الإنكليزية من *دليل القانون الدولي* (*International Law Handbook*)، وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم ما يلزم من تبرعات لكفالة إنجاز هذا الدليل بسائر لغات الأمم المتحدة الرسمية، وتعميمه على البلدان النامية؛

17 - ***تطلب*** إلى شعبة التدوين مواصلة تعهّد مواقعها الإلكترونية المدرجة في مرفق تقرير الأمين العام وتوسيع نطاقها باعتبارها أداة قيّمة لنشر مواد القانون الدولي ولإجراء البحوث القانونية المتقدمة؛

(4) A/70/423، الفقرة 45.

18 - ***تطلب*** أن يستعان بالمتدربين الداخليين والمساعدين في مجال البحوث لإعداد مواد لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي؛

19 - ***ترحب*** بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين في سبيل إنعاش دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وعقدها باعتبارها نشاطا تدريبيا له أهميته؛

20 - ***تعرب عن تقديرها*** لإثيوبيا وشيلي وتايلند لاستضافة دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لكل من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ في عام 2023؛

21 - ***تعرب عن تقديرها*** للاتحاد الأفريقي للإسهام القيّم الذي لا يزال يقدمه إلى دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا؛

22 - ***تشجع مرة أخرى*** شعبة التدوين على التعاون مع المعهد الأفريقي للقانون الدولي، المكرس لتوفير التعليم العالي والبحث في القانون الدولي اللازمين لتنمية أفريقيا، في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة في هذا المجال في إطار برنامج المساعدة، بما في ذلك الحلقة الدراسية الثانية بشأن القانون الدولي للجامعات الأفريقية، المقرّر عقدها في إثيوبيا في عام 2024 تعزيزا للفقرة 20 من قرارها 139/71 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2016، رهنا بتوافر الموارد، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة على تقديم تبرعات إلى الحلقة الدراسية بشأن القانون الدولي للجامعات الأفريقية؛

23 - ***تعرب عن تقديرها*** لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي للمساهمة القيّمة التي لا تزال تقدمها لبرنامج المساعدة، والتي تتيح للدارسين في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي إمكانية الحضور والمشاركة في برنامج الزمالات بالتزامن مع الدورات الدراسية التي تنظمها الأكاديمية؛

24 - ***تلاحظ مع التقدير*** الإسهامات التي تقدمها أكاديمية لاهاي في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وتهيب بالدول الأعضاء والمنظمات المهتمة أن تولي الاعتبار للنداء الذي وجهته الأكاديمية والداعي إلى الاستمرار في تقديم الدعم إليها وزيادة تبرعاتها المالية، إن أمكن، بهدف تمكين الأكاديمية من القيام بأنشطتها، ولا سيما الأنشطة المتصلة بالدورات الدراسية الصيفية والشتوية والدورات الدراسية الإقليمية وبرامج مركز الدراسات والبحوث في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية؛

25 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل التعريف ببرنامج المساعدة وأن يدعو، بصورة دورية، الدول الأعضاء والجامعات والمؤسسات الخيرية وغيرها من المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية المهتمة والأفراد المهتمين بالأمر إلى تقديم تبرعات بهدف تمويل البرنامج أو المعاونة بغير ذلك من الوسائل على تنفيذه والتوسع فيه إن أمكن؛

26 - ***تكرر طلبها*** إلى الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات المهتمة والأفراد المهتمين بالأمر تقديم التبرعات لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ولدورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي التي تنظمها شعبة التدوين، كتكملة مهمة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي؛

27 - ***تعرب عن تقديرها*** للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لدعم برنامج المساعدة؛

28 - ***تقرر*** تعيين 25 دولة عضـوا، 6 من الدول الأفريقية و 5 من دول آسـيا والمحيط الهادئ و 3 من دول أوروبا الشـــرقية و 5 من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و 6 من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أعضـــاء في اللجنة الاســتشـــارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمســـاعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه لمدة أربع سنوات تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2024[(5)]؛

29 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاســعة والســبعين تقريرا عن تنفيذ برنامج المســاعدة في عام 2024 وأن يقدم، عقب إجراء مشـاورات مع اللجنة الاسـتشـارية المعنية ببرنامج المساعدة، توصيات تتعلق بالبرنامج في السنوات التالية؛

30 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند المعنون "برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه".

الجلسة العامة 45
7 كانون الأول/ديسمبر 2023

---

(5) عُيّنت الدول التالية أعضاء في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبرتغال، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وشيلي، وغانا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.